الفصل الرابع

الأبنية والتجهيزات

٣٦. **ثمة اعتراف عام بتردي البنية التحتية للجامعة اللبنانية.** يقول كتاب صادر عن الجامعة عام ١٩٩٨: " فمنذ نشأتها وحتى اليوم، لم تشهد الجامعة اللبنانية حياة جامعية بالمعنى الكامل، لغياب المجمعات الجامعية، وظلت طيلة تاريخها الممتد على خمسة عقود مشتتة الكليات والمعاهد والفروع، لا تتوفر في أبنيتها المستأجرة غالبا، والتي هي أساسا أبنية سكنية، أية شروط يتطلبها العمل الجامعي. وهي أساسا غير كافية لجهة مساحتها لتأمين مقعد دراسي مع كل متطلباته الأساسية (مختبرات، مكتبات) لكافة طلابها. إذ لا تتجاوز السعة الاستيعابية للمباني الحالية، القدرة على تأمين المكان لأكثر من ثلث عدد الطلاب، مما يعني أن الجامعة بحاجة إلى ضعفي المساحة الحالية للمباني، كي تتمكن من تأمين مكان تتوفر فيه متطلبات العمل الجامعي لطلابها (...). ولعبت تلك الأبنية باستمرار عائقا كبيرا أمام تأمين حياة جامعية لائقة للأساتذة والموظفين والطلاب، وكذلك أمام توفير متطلبات العمل الجامعي كما يجب أن يكون: مختبرات، مكتبات، قاعات مطالعة، مكاتب أساتذة، قاعات محاضرات قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلاب، ملاعب، حدائق، مسارح ... الخ بل إن أوضاع المباني الحالية تزداد سوءا عاما بعد عام، بسبب ضغوط الاستخدام وضعف الصيانة التي هي أساسا على عاتق صاحب الملك، عدا عما سببته الحرب من تصدع وتخريب في تلك المباني"[١٩] . كذلك تجمع الآراء المجمعة من الأساتذة والطلاب الذين استقصيناهم على معاناتهم من البنية التحتية القائمة.

٣٧. **تبين المعطيات المنشورة الفجوة القائمة في أكثر الأحيان بين المقاييس المعتمدة عالميا وواقع الحال. فالمساحات** الاجمالية، الداخلية والخارجية، منخفضة معدلاتها عموما ولاسيما في الكليات النظرية [٢٠] ، ومساكن الطلاب غير موجودة والمساحات الخضراء قليلة، والملاعب ضيقة وتختلط أحيانا كثيرة، حيث وجدت، بالمرائب، أو أنها عبارة عن مسطحات من الباطون، أو مشتركة بين أكثر من كلية [٢١] . **قاعات التدريس** مساحاتها مقبولة لكن التفاوت شديد بين كلية وأخرى [٢٢] . **مكاتب الإدارة** رحبة وأكثر تجهيزا، على الأقل من منظور الإدارة التقليدية، بخلاف **مكاتب الأساتذة**، الغائبة أحيانا، والضيقة المساحة والأقل تجهيزا [٢٣] . **قاعات المختبرات والمحترفات** قليلة[٢٤]، وتتفاوت المساحة المكتبية بين كلية وأخرى [٢٥] . وترتفع نسبة الطلاب للمختبر الواحد فيما تنخفض محتويات هذه المختبرات كميا ونوعيا [٢٦]. **والمكتبات** لا تتفق إجمالا مع المعايير المعروفة من حيث عدد الكتب والدوريات والتنظيم ومؤهلات العاملين فيها والقدرة على خدمة الرواد [٢٧]. وقد بذلت جهود لتزويد الجامعة بأجهزة **حاسوب**، لكن معدل النمو في انتشارها كان أدنى من معدل النمو في عدد الطلاب وأدنى بكثير مما تحتاجه جامعة حديثة. ابتدأت هذه الجهود في السبعينيات [٢٨]، وزادت بصورة ملحوظة في التسعينيات، وانخفض عدد الطلاب للحاسوب الواحد من ١٣٦ عام ١٩٩٤/٩٥ [٢٩] إلى ٧٣ عام ١٩٩٧/٩٨ [٣٠] وما زال بعيدا جدا عن المعدل المثالي (١٥)، وهو لم يستعمل بعد بصورة فعالة في المكتبات [٣١] . كذلك بذلت مؤخرا جهود لاستخدام شبكة الإنترنت والسيفيد من قبل الأساتذة لكن الأمر لم يتحول إلى حقيقة واقعة، ولعل السبب أن المحيط الجامعي (الإداري، العلمي، التنظيمي ... إلخ) يجعل بعض الجهود عرضة للتشتت السريع ولانخفاض الفعالية.

٣٨. ثمة عدد كبير من المباني في الجامعة، لكن مظاهر النقص وعدم الملاءمة وعدم الصلاحية قوية. فالمباني هي أساسا مبان للدروس، فيما تفتقد المباني المخصصة للأعمال التطبيقية [٣٢] ، والمباني المستخدمة هي في معظمها مستأجرة، كانت مساكن أو مكاتب أو ثكنة أو ديرا أو مستشفى، أو مأوى للعجزة، أو مدرسة. والمباني التي بنيت لكي تستأجرها الجامعة بنيت على مثال المدرسة. ومن أصل ما يزيد عن السبعين مبنى هناك ثلاثة فقط تملكها الجامعة (الحدث، الفنار، الصنائع) [٣٣] . وليس في هذه المباني ما شيد لكي يكون مطعما أو مقصفا أو مساكن للطلبة. مع ضعف عام في خدمات الصيانة [٣٤] .

٣٩. تترك أحوال المباني والتجهيزات آثارا سلبية على الحياة الجامعية. فغلبة مباني الدروس تضيق فرص ممارسة النشاطات الجامعية المتعددة الأهداف خارج الصف، وتفضي إلى جعل الحياة الجامعية صفية بالدرجة الأولى، وتقلل فرص التفاعل بين الطلاب، وتضعف شروط الانتماء إلى المؤسسة. وغياب المباني والمساحات التطبيقية تقلل فرص فتح الجامعة على المجتمع بصورة مفيدة وفرص التدرب المهني في ظروف حية وفرص توليد نماذج رائدة. والقلة في مكاتب الأساتذة تضيق فرص متابعة الطلاب، و"العمل" و"التفرغ" في الجامعة. والقلة في الكتب والحواسيب تقلص العلاقة التربوية الجامعية إلى علاقة إملاء وتلق، وتضعف تكوين مهارات جمع المعلومات والاطلاع على الأعمال والنظريات، وتحليل المعطيات، وكتابة التقارير والأبحاث. ثم إن التفكير بالمتطلبات الحديثة للإدارة يفضي إلى اعتبار قاعات الإدارة غير صالحة، هذا فضلا عن احتياجات رؤساء الأقسام وممثل الأساتذة ومجلس الفرع.

٤٠. إن جميع المشكلات المذكورة أعلاه هي مبدئيا قيد الحل اليوم مع الشروع ببناء المدينة الجامعية في الحدث ومجمع القنار، لكنها تبقى

مطروحة في فروع المناطق (الجنوب، البقاع، الشمال). فقد وقع عقد بناء المدينة الجامعية في الحدث في شباط ١٩٩٧ وبدأ العمل في أيلول من العام نفسه، ويفترض تسليم المباني والمنشآت خلال ثمانية وثلاثين شهرا (نهاية عام ٢٠٠٠) [٣٥] . أما العمل في مجمع الفنار فما زالت أخباره متضاربة. كذلك فإنه لم يعرف عن فروع المناطق أي مشاريع لبناء مجمعات سوى ما قيل عن توافر قطعة أرض في منطقة البقاع، لبناء مجمع عليها، وعن رصد اعتماد له في موازنة ١٩٩٨/١٩٩٧.

٤١. **لكن الدلائل لا تشير إلى أية استعدادات لتسلم المدينة الجامعية في الحدث ومجمع الفنار.** ذلك أن تصميم المدينة الجامعية في الحدث هو تصميم حديث لا سيما في درجة المكننة فيه وفي شبكة الخدمات والتسهيلات التي يوفرها، فيما اعتادت الجامعة على إدارة مبان عادية تضم صفوفا تقليدية. هذا البون الشاسع بين نموذجين في المكان والإدارة يفترض سده عن طريق تحضير القوى البشرية والأنظمة اللازمة مسبقا، وإبان تنفيذ المشروع، لكي يجري "التسلم" بصورة طبيعية. لكن لا شيء يدل حتى تاريخه على أن مثل هذه التحضيرات قيد الحصول مما يشكل تهديدا بتضرر المكان الجديد في وقت سريع لاحقا.

[أنظر التوصيات والاقتراحات: القسم الثاني، ص ١٥٠]